

Distr.  
GENERALA/46/937  
S/24161  
24 June 1992  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

## الجمعية العامة مجلس الأمن



UN LIBRARY

JUL 06 1992

الجمعية العامة للأمم المتحدة

مجلس الأمن  
السنة السابعة والأربعون

الجمعية العامة  
الدورة السادسة والأربعون  
البنود ٣٣ و ٣٥ و ٤٦ و ٧٧ من جدول الأعمال  
قضية فلسطين  
الحالة في الشرق الأوسط  
آثار احتلال العراق للكويت وعدوانه عليها  
التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي

رسالة مؤرخة ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٢ وموجهة  
إلى الأمين العام من الممثلين الدائمين  
للكويت والبرتغال لدى الأمم المتحدة

يتشرف الموقعان أدناه بأن يحيلاه بأن يحيلاه بالانكليزية والعربية نص بيان مشترك  
صادر عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه وعن مجلس التعاون لدول الخليج العربية  
في ١٦ أيار/مايو ١٩٩٢ ، في مدينة الكويت (انظر المرفق) .

ونكون ممتنين إذا عملتم على تعميم نص هذه الرسالة ومرفقها بوصفها وثيقة  
من وثائق الدورة السادسة والأربعين للجمعية العامة ، في إطار البنود ٣٣ و ٣٥ و ٤٦  
و ٧٧ ، ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) فيرناندو رينو  
السفيرالممثل الدائم للبرتغال  
لدى الأمم المتحدة(توقيع) محمد عبد الله أبو الحسن  
الممثل الدائم لدولة الكويت  
لدى الأمم المتحدة

## المرفق

[الاصل : بالعربية والانكليزية]

### البيان المشترك الصادر عن المجلس المشترك بين مجلس التعاون لدول الخليج العربية والاتحاد الأوروبي

١ - تم عقد الدورة الثالثة للمجلس المشترك المشكّل طبقاً لاتفاقية التعاون بين الجماعة الأوروبية من جهة ، وبين الدول الاعضاء في ميثاق التعاون لدول الخليج العربية (دولة الإمارات العربية المتحدة ، دولة البحرين ، المملكة العربية السعودية ، سلطنة عمان ، دولة قطر ، دولة الكويت) من جانب آخر ، في الكويت في ١٦ ايار/مايو ١٩٩٢ .

٢ - بحث الوزراء عدداً من المسائل الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك ، في جوٍّ من الصراحة والإيجابية لتعزيز أوامر التعاون بين المنطقتين .

٣ - إن الجماعة الأوروبية ودولها الاعضاء ومجلس التعاون ودوله الاعضاء سعداء بعودة السلام والاستقرار إلى منطقة الخليج وفقاً للشرعية الدولية . وقد تابع الجانبان باهتمام الجهود المبذولة خلال العام الماضي من قبل دول المنطقة في إطار مجلس التعاون من أجل تعزيز ذلك . وأكدوا التزامهم باحترام سيادة ووحدة واستقلال وسلامة الأراضي الإقليمية لكافة دول المنطقة .

٤ - تشرف الوزراء بالسلام على حضرة صاحب السمو الشيخ جابر الاحمد الجابر الصباح ، وأعربوا عن سعادتهم لعقد اجتماعهم هذا على أرض الكويت المحررة ، وتقدموا بالتهنئة لشعب الكويت وحكومته باستعادتهم الحرية والسيادة والاستقلال في ظل حكومتهم الشرعية ، وجددوا التزام حكوماتهم بالتطبيق الشامل السريع لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالعدوان العراقي على دولة الكويت وطالبوا العراق بالامتثال الكامل لجميع هذه القرارات دون أي ماطلة أو تسويق . وأكد الوزراء على الأهمية التي يولونها لإطلاق سراح جميع الأسرى والمحتجزين الذين بحوزة العراق من الكويتيين وغيرهم بصورة فورية ، وكذلك أهمية ضمان التزام الحكومة العراقية بدفع كامل التعويضات عن الخسائر والأضرار التي نجمت عن عدوانها على دولة الكويت . وكذلك فقد أبدوا ارتياحهم للجهود المستمرة التي يبذلها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لضمان تنفيذ

قرارات الشرعية الدولية . وبصورة خاصة فقد رحب الوزراء بالتقرير الذي توصلت إليه لجنة الأمم المتحدة لترسيم الحدود الدولية الكويتية العراقية بشأن الحدود البرية بين البلدين . وأعرب الوزراء عن قلقهم لاستمرار المعاناة الإنسانية للشعب العراقي بكامله التي تسببت بها الحكومة العراقية نفسها من جراء استمرار رفضها الانصياع للقرارات الدولية ذات الصلة وعلى وجه التحديد قرارات مجلس الأمن رقم ٦٨٨ و ٧٠٦ و ٧١٢ التي تعالج ضمن أشياء أخرى سبل تخفيف المعاناة الإنسانية للشعب العراقي .

٥ - استعرض المجلس المشترك تطور التعاون الاقتصادي والتجاري بين الجانبين وهنأ وزراء الجماعة الأوروبية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على أدائها الاقتصادي المتميز الذي مكنها من مواجهة الآثار الاقتصادية لازمة الخليج واستعادة الوضع الطبيعي لاقتصادياتها .

٦ - إن الزيادة الجوهرية في حجم التجارة المتبادلة بين الجانبين في عام ١٩٩١ تؤكد الأهمية المستمرة والمتنامية للعلاقات التجارية بين المنطقتين .

٧ - عبّر المجلس المشترك عن ارتياحه لبدء لجنة التعاون المشترك المنصوص عليها في المادة (١٥) من اتفاقية التعاون لنشاطها ومهامها في تحقيق أهداف الاتفاقية .

وتلقى المجلس المشترك التقرير المقدم إليه من قبل لجنة التعاون المشترك وأقرّ التوصيات الواردة في هذا التقرير والتي تهدف إلى تعزيز التعاون بين المنطقتين . أكد المجلس المشترك أهمية التعاون في مجال الطاقة وركز على فائدة استمرار المناقشات حول السوق العالمية للطاقة وغير ذلك من المسائل ذات الاهتمام المشترك . واتفق الجانبان على أهمية استمرار تعاونهما في مجال البيئة وتوسيع التعاون ليشمل التعاون في مجالات تقوية المؤسسات الوطنية والمحلية المعنية بالبيئة في دول الخليج ، وتدريب الخبراء ، والمواصفات البيئية . كما أكد على أهمية تحقيق إمكانيات التعاون في مجال التعاون الصناعي والاستثمار والمشاريع المشتركة والعلوم التقنية والمواصفات والمقاييس وتطوير الموارد البشرية . وقد رحب المجلس المشترك بقرار عقد المؤتمر الثاني للتعاون الصناعي الأوروبي الخليجي في الدوحة في ٢٥ - ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ وأكد على أهمية ما يمكن أن يسهم به هذا المؤتمر لتشجيع تطوير العلاقات التجارية والاقتصادية والاستثمارية بين المنطقتين .

٨ - أجرى المجلس المشترك مناقشات متعمقة للمشاكل المتعلقة بالتغير المناخي بما في ذلك انبعاثات ثاني أكسيد الكربون .

أعرب جانب مجلس التعاون عن قلقه لاعتزام الجماعة الأوروبية فرض ضريبة على الطاقة/الكربون وذلك لما يترتب على مثل هذه الضريبة من آثار على الاقتصاد العالمي واقتصاديات الدول النامية . وشكك جانب مجلس التعاون في فعالية الضريبة المقترحة في الحد من الانبعاثات وأشار إلى أن البترول مشغل أصلا بضرائب شديدة في الجماعة الأوروبية . وأن المزيد من الضرائب سوف يؤثر سلبيا على اقتصاديات دول مجلس التعاون وعلى برامج هذه الدول للتوسع في عمليات الانتاج والعمليات اللاحقة والتي قد تؤثر بدورها على العلاقات التجارية بين الجماعة الأوروبية ومجلس التعاون .

- أوضحت مفوضية الجماعة الأوروبية أن الضريبة ستكون جزءا من استراتيجيات عالمية لتثبيت مستويات انبعاثات ثاني أكسيد الكربون ، وأنه من المهم للتنمية الاقتصادية أن تكون مستديمة بيئيا . وأكد جانب مفوضية الجماعة الأوروبية على أن استراتيجيتها ستعمل على تطوير حل ملائم ومتوازن على المستوى الدولي وأن اقتران عنصر الطاقة والكربون في الضريبة سوف لن تكون له آثار تمييزية ضد الوضع التنافسي للبترول .

- وتأكيدا للالتزام الجانبين المشترك في تطوير رد عالمي في الوقت المناسب على المشاكل المرتبطة بالبيئة فقد اتفق الجانبان على مواصلة حوارهما حول هذه القضايا آخذين أيضا في الاعتبار الجهود الدولية من أجل إيجاد حل ملائم ومناسب وفعال لهذه القضايا .

٩ - أحيط المجلس المشترك علما بتطور المفاوضات التجارية الجارية بين المنطقتين وأكد الجانبان التزامهما ببذل قصارى جهدهما لانجاز هذه المفاوضات بنجاح في أسرع وقت ممكن .

١٠ - ناقش الوزراء آفاق التعاون الدولي لدعم التنمية في العالم العربي . وحددوا التزامهم باستمرار تعاونهم مع هذه الدول بروح يسودها التضامن ، وتبادلوا المعلومات حول الجهود الرئيسية التي تتطلبها المنطقة ، وجهودهم المبذولة من أجل تلبيةها ، وآفاق التعاون المشترك .

١١ - إن الوزراء على قناعة كاملة بأن تحقيق تسوية شاملة وعادلة ودائمة للقضية الفلسطينية والصراع العربي الاسرائيلي يعتبر أمرا حيويا وضروريا لاستقرار وأمن كل من أوروبا والشرق الاوسط . وبهذه الروحية ، استعرضوا تطورات الاوضاع في الشرق الاوسط

وأكدوا استمرار التزام حكوماتهم بدفع ودعم عملية السلام في الشرق الأوسط القائمة على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بنفسه .

١٣ - يتابع الجانبان بشكل وثيق تطورات عملية السلام في الشرق الأوسط ، بشقيها الشائقي والمتعدد الأطراف ، وستبذل كل من الجماعة الأوروبية ودولها الأعضاء ومجلس التعاون ودوله الأعضاء قصارى الجهد للقيام بدور بناء ونشط في المفاوضات المتعددة الأطراف التي تكمن فيها القدرة على تعزيز فرص نجاح المفاوضات الشائقية .

إن المرحلة المتعددة الأطراف من عملية السلام في الشرق الأوسط هي بذاتها خطوة محددة لبناء الثقة ، تمكّن السلام من أن يصبح حقيقة وتمكّن التعاون الاقليمي الحقيقي من أن يتطور . إلا أن الشق المتعدد الأطراف يكمل الشق الشائقي وليس بديلا عنه . والتقدم في القضايا الرئيسية في المفاوضات الشائقية سوف يسهم اسهاما كبيرا في نجاح المفاوضات المتعددة الأطراف .

١٣ - ناشد الجانبان كافة الأطراف بالالتزام بعملية السلام في الشرق الأوسط والامتناع عن أي عمل من شأنه أن يعرّض عملية السلام للخطر أو يعمل على تقويض ايجاد مناخ من الثقة . إن استمرار سيامة الاستيطان في الاراضي المحتلة من قِبَل اسرائيل عائق في طريق عملية السلام . وعرض الجانبان الحاجة إلى اجراءات هامة لبناء الثقة . ومن وجهة نظر الجماعة الأوروبية فإن تجميد اسرائيل لسياستها الامتيطانية في الاراضي المحتلة التي هي غير شرعية وفقا للقانون الدولي هي واحدة من هذه الاجراءات ، وكذلك فإن وقف المقاطعة العربية التجارية لاسرائيل هو خطوة أخرى . وأدان الوزراء جميع أعمال الارهاب أيّا كان منشؤها .

١٤ - لا يزال الوزراء قلقين جدا من جرّاء الوضع المتدهور في الاراضي العربية المحتلة وخصوصا ما يتعلق بحقوق الانسان هناك وأكدوا أن على اسرائيل بوصفها سلطة الاحتلال الالتزام بأحكام اتفاقية جنيف الرابعة . كما أكد الجانبان أهمية الحاجة العاجلة لأن توفر المجموعة الدولية المساعدة لتخفيف وضع المعاناة في الاراضي المحتلة .

١٥ - وبالنسبة للوضع في لبنان ، أكد الجانبان دعمهما لتنفيذ اتفاق الطائف بكافة امكاناته وعناصره وركّزا على ضرورة قيام كافة الفرقاء بالعمل من أجل استعادة لبنان لسيادته واستقلاله ووحدته وسلامة اراضيه الاقليمية ، وكرروا أيضا دعمهم لتنفيذ

قرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥ ، وجدد الوزراء تأكيد التزامهم بالمشاركة في إعادة إعمار لبنان ، وأكدوا رغبة كل من الجماعة الأوروبية ومجلس التعاون في المشاركة في مؤتمر للمانحين من أجل انشاء صندوق لمساعدة لبنان .

١٦ - شمن الوزراء استمرار المساعي الحميدة للجنة السباعية لجامعة الدول العربية لتأمين تعاون ليبيا وامثالها لاحكام قرار مجلس الأمن رقم ٧٣١ وأكدوا التزام حكوماتهم بتنفيذ كافة قرارات مجلس الأمن ذات الصلة للتعبير عن احترام دولهم التام للقانون الدولي ودعمها لإجراءات ردع الارهاب .

١٧ - أعربت الجماعة الأوروبية ودولها الاعضاء ومجلس التعاون ودوله الاعضاء عن اهتمامها في الاستقرار والتنمية المستمرة في منطقة المغرب ، واشقين من أن ذلك سيكون عنصرا لتمييز تعاون أوثق .

١٨ - رحب وزراء كل من الجماعة الأوروبية ومجلس التعاون باستئناف الحوار العربي - الأوروبي الذي توقف بعض الوقت ، وتابعوا باهتمام اجتماع لشبونة الاخير ، وعبروا عن التزامهم بتعميق العلاقات بين الدول العربية والجماعة الأوروبية .

١٩ - أعربت الجماعة الأوروبية ودولها الاعضاء ومجلس التعاون ودوله الاعضاء عن قلقهم إزاء الوضع المعقد القائم في جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق وركزوا على الغموض الذي يكتنف هذه الأوضاع من حيث استقرار هذه المنطقة .

وتبادل الوزراء المعلومات حول اسهامات دولهم فيما يتعلق بالمعونات الانسانية والانماية والمساعدة الفنية ، وأحيطوا علما باستعداد الجماعة الأوروبية لدعم حوار بين جمهوريات الكمنولك المستقلة والمجموعة الدولية تمكّن من ضمان احترام الالتزامات التي التزم بها الاتحاد السوفياتي السابق في مجال نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية .

٢٠ - استعرض الوزراء الوضع في الجمهوريات المنبثقة عن الجمهورية الفيدرالية اليوغوسلافية الاشتراكية السابقة . عبّر وزراء مجلس التعاون عن تقديرهم للجهود التي تقوم بها الامم المتحدة والجماعة الأوروبية من أجل الوصول إلى نهاية للأزمة اليوغوسلافية ، وعبّر الجانبان عن قلقهم البالغ إزاء الوضع الخطر في بعض أجزاء ما كان يسمى بالجمهوريات الفيدرالية اليوغوسلافية الاشتراكية ، وخصوصا التدهور

العنيف والسريع للوضع في البوسنة والهرسك . طلب وزراء الجانبين بوضع نهاية فورية لكافة أشكال التدخل من خارج البوسنة والهرسك بما في ذلك وحدات الجيش الشعبي اليوغوسلافي وعناصر من الجيش الكرواتي . كما ناشد وزراء الجانبين الاطراف المعنية بهذه النزاعات التجاوب المخلص والجاد مع جهود الوساطة التي تقوم بها الجماعة الاوروبية والالتزام بوقف اطلاق النار من أجل الوصول إلى حلول سلمية للنزاعات فيما بينها .

٣١ - أعرب الوزراء عن شكرهم وتقديرهم لدولة الكويت حكومة وشعبا لما لقوه من حفاوة وتكريم وحسن تنظيم لاجتماعهم الثالث ، ويتطلعون إلى اجتماعهم القادم الذي سيعقد في الجماعة الأوروبية في النصف الاول من عام ١٩٩٣ .

-----